HNSJ Humanitarian & Natural Sciences Journal
ISSN: (e) 2709-0833
www.hnjournal.net
مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية
مجلة علمية محكمة (التصنيف: NSP)
معامل التأثير العربي للعام 2020 = 0.44

عنوان البحث

واقع النفط العراقي والأفاق المستقبلية

محمد عمر إبراهيم[1]

[1] جامعة النيلين، السودان

بريد الكتروني: dr.mohammedomer1973@gmail.com

HNSJ, 2021, 2(8); https://doi.org/10.53796/hnsj2849

اشراف البروفيسور/ عصام الدين عبد الوهاب بوب

تاريخ النشر: 2021/08/01م تاريخ القبول: 2021/07/20م

المستخلص

تناولت الدراسة واقع النفط العراقي والأفاق المستقبلية. وتتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل عن موقف النفط العراقي بعد ظروف الحرب التي مر بها وماهية الرؤى المستقبلية لتحقيق الاستغلال الامثل لثروات البلاد من احتياطيها وايجاد مصادر اخرى متجددة من الطاقة. وهدفت الدراسة الى التطرق للظروف المحيطة النفط العراقي من حيث الاحتياطي والاسعار والاستثمار والطلب عليه والاستراتيجيات والسوق. والتعرف على الرؤى المستقبلية من حيث الامكانات النفطية الواعدة ومستقبل التنمية الاقتصادية. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي والتاريخي وتوصلت لعدة نتائج أهمها: تسببت الاحداث التي مر بها العراق بتذبذب في كميات إنتاج النفط الخام، بسبب الدمار الذي شمل ابار النفط والذي انعكس على الكميات المصدرة منه، مع تأخر في برامج الاستثمار وفيه وفي مشتقاته. التغيير في الاسعار العالمية أثر على معطيات النفط العراقي. في ظل البرامج المستقبلية تم التخطيط لاكتشافات احتياطيات نفطية محتملة، ومنح الاولوية للمناطق القريبة والواعدة قدر الامكان، بهدف تحويل نسبة من الاحتياطي النفطي المحتمل الى احتياطي مثبت. تم ضع خطط لتطوير صناعة والنفط في العراق. قدم العراق للاستثمار الاجنبي أقل كلفة للإنتاج المنخفضة جداً بالمقارنة مع البلدان المنتجة الاخرى، مقابل الاستفادة من التقنية الحديثة والتكنولوجيا في انتاج النفط بأقل كلفة. إن أهداف برنامج الاستثمار النفطي (البرنامج التأشيري) التي ينفذها العراق لها مبررات قوية عن مدى نمو احتياجات العراق الى العملة الاجنبية. أوصت الدراسة بوضع برامج تهدف من شأنها تحقيق أهداف واقعية، خصوصاً معدلات التضخم والبطالة وتنمية الأقاليم ونمو دخل الفرد والمجتمع وتوسيع دور القطاع الخاص، في مجالي الإنتاج والخدمات، بنسب معقولة قابلة للتحقيق وليست مجرد أرقام. وضع خطط مدروسة لمعالجة مشكلات الصناعة النفطية وفق اهداف استراتيجية بعيدة المدى، تأخذ بنظر الاعتبار واقع الصناعة النفطية وحاجات الاقتصاد العراقي، وان تبنى هذه الاستراتيجية على أسس سليمة تقوم على: مسوحات جيولوجية حديثة لتقييم المكامن والحقول، تقييم شامل لمنشآت الإنتاج والخزن والنقل، حفر أبار جديدة، استصلاح الآبار النفطية، استكمال إصلاح المنشآت النفطية المتضررة، ووضع أجهزة للقياس والعد عند منافذ التصدير. إعادة اعمار منشآت تصنيع الغاز المصاحب لاستيعاب كامل للغاز، وإصلاح منشئات كبس وتصنيع وخزن وتصدير الغاز، لتقليل الخسائر الناجمة عن استهلاك المشتقات النفطية الأخرى.

RESEARCH ARTICLE

THE REALITY OF IRAQI OIL AND FUTURE PROSPECTS

Mohammed Omer Ibrahim[1]

[1] Alneelain University, Sudan
Email: dr.mohammedomer1973@gmail.com

HNSJ, 2021, 2(8); https://doi.org/10.53796/hnsj2849

Published at 01/08/2021 **Accepted at 20/07/2021**

Abstract

This study dealt with the reality of Iraqi oil and future prospects. The problem of the study is to inquire about the position of Iraqi oil after the circumstances of the war that it went through, and what are the future visions to achieve optimal exploitation of the country's wealth from its reserves and find other renewable sources of energy. The study aimed to address the circumstances surrounding Iraqi oil in terms of reserves, prices, investment, demand for it, strategies and the market. And learn about future visions in terms of promising oil potential and future economic development. The study followed the descriptive and historical method and come up of several results, the most important are: The events that Iraq went through caused a fluctuation in the quantities of crude oil production, due to the destruction that included the oil wells, which was reflected in the quantities exported from it, with a delay in investment programs, in it and in its derivatives. The change in world prices affected the Iraqi oil data. In light of future programs, potential oil reserves discoveries have been planned, and priority has been given to areas as close and promising as possible, with the aim of converting a percentage of the potential oil reserve into proven reserves. Plans were made to develop the oil and industry in Iraq. Iraq provided foreign investment with the lowest cost of production, which is very low compared to other producing countries, in exchange for making use of modern technology and technology in producing oil at the lowest cost. The objectives of the oil investment program (the indicative program) implemented by Iraq have strong justifications for the extent of the growth of Iraq's needs for foreign currency. The study recommended the development of programs aimed at achieving realistic goals, especially inflation and unemployment rates, the development of regions, the growth of individual and community income, and the expansion of the role of the private sector. In the fields of production and services, reasonable rates are achievable and not just numbers. Develop thoughtful plans to address the oil industry problems according to long-term strategic goals that take into account the reality of the oil industry and the needs of the Iraqi economy, and to adopt this strategy on sound foundations based on: modern geological surveys to assess reservoirs and fields, a comprehensive evaluation of production, storage and transport facilities, digging new wells Reclaim oil wells, complete the repair of damaged oil installations, and set up measuring and counting devices at export ports. Reconstructing associated gas processing facilities to fully absorb gas, repairing compression facilities, manufacturing, storing and exporting gas, to reduce losses resulting from the consumption of other petroleum products.

مقدمة

لقد مرت الصناعة النفطية العراقية بمراحل مختلفة، تمثلت بعمليات البحث والتنقيب والاستكشاف ثم الانتاج، بشكل رسمي من قبل الشركات الاجنبية، فضلا عن تأثرها بالسياسات الحكومية، خلال العهود الماضية وما يتبع ذلك من تأثيرات متبادلة في مجال السياسة والاقتصاد وغيرها. وتم التخطيط لاكتشافات احتياطيات نفطية محتملة، ومنح الاولوية للمناطق القريبة والواعدة قدر الامكان، بهدف تحويل نسبة من الاحتياطي النفطي المحتمل الى احتياطي مثبت، من خلال تكثيف عمليات الحفر التقييمي في الحقول المستكشفة واستكمال استكشاف وتقييم الاكتشافات النفطية، في التراكيب ذات الاحتمالات النفطية العالية، وقد تم ايضا التخطيط لاكتشافات احتياطيات غازية جديدة، بالإضافة الى تطوير الحقول الغازية المكتشفة، عن طريق تطوير منشآت استثمار الغاز المصاحب والغاز الحر.

وبالرغم من التأرجح في السوق العالمي للبترول تراجع في عوائد النفط والذي كان ذو أثر كبير في تناقص حركة النشاط الاقتصادي للبلدان المصدرة للنفط والتي من بينها العراق، وبالرغم من الاحداث التي مر بها العراق بتذبذب في كميات إنتاج النفط الخام، والذي انعكس على الكميات المصدرة منه، مع تأخر في برامج استثمار الغاز المصاحب الذي يتم حرقه هدرا، بالإضافة الى العمليات الارهابية التي استهدفت جميع القطاعات الانتاجية والخدمية، الا ان العراق استطاع وبعد احداث عام 2003، ان يستعيد جزء كبير من طاقات الانتاج في قطاعي النفط والكهرباء، بالشكل الذي اسهم بتغطية الجزء الاكبر من الاستهلاك المحلي، من المشتقات النفطية والطاقة الكهربائية، فيما تم تغطية الجزء المتبقي عن طريق الاستيراد من دول الجوار، الذي باتت معدلاته خلال هذه الفترة، لا تشكل سوى ارقاما متواضعة مقارنة بمعدلات الاعوام السابقة.

لذلك تناقش هذه الورقة النفط العراقي والأفاق المستقبلية.

مشكلة البحث:-

بالرغم من أن العراق يعتبر من كبريات الدول المنتجة والمصدرة للبترول وقام الاقتصاد العراقي بقوة على النفط إلا أن الظروف التي مر بها العراق من حرب وحصار ساهم في تأثر الاقتصاد العراقي بهزة عنيفة أدت الى انهيار البنى التحتية للاقتصاد العراقي. وعليه تتبلور مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:-

1. ما واقع النفط العراقي؟
2. ما الآفاق المستقبلية لتحقيق الاستغلال الامثل الأمثل لثروات البلاد، من الاحتياطي النفطي والغازي والموارد الطبيعية، وإيجاد مصادر متجددة وبديلة للطاقة بالعراق؟

أهمية البحث

تتمثل أهمية الدراسة في أهمية النفط لما له من دور رئيسي في الاقتصاد العراقي وهو بمثابة العمود الفقري الذي يرتكز عليه العراق.

أهداف البحث

يهدف البحث الى :-

1. التطرق لواقع النفط العراقي من حيث الاحتياطي و الاسعار والاستثمار والطلب عليه والاستراتيجيات والسوق.

2. التعرف على الرؤى المستقبلية من حيث الامكانات النفطية الواعدة ومستقبل التنمية الاقتصادية.

فرضيات البحث

1. تقوم الدراسة على فرضية تأثر النفط العراقي بظروف الحرب التي مر بها والتغير في الاسعار العالمية.
2. تسعى الحكومة الى وضع خطط مستقبلية لتطوير صناعة النفط العراقي.

منهجية البحث

تتبع الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التاريخي.

حدود البحث

الحدود المكانية : جمهورية العراق.

الحدود الزمانية: 2003-2015

الاطار النظري

1- واقع النفط العراقي

تسببت الاحداث التي مر بها العراق بتذبذب في كميات إنتاج النفط الخام، والذي انعكس على الكميات المصدرة منه، مع تأخر في برامج استثمار الغاز المصاحب الذي يتم حرقه هدرا، بالإضافة الى العمليات الارهابية التي استهدفت جميع القطاعات الانتاجية والخدمية، الا ان العراق استطاع وبعد احداث عام 2003، ان يستعيد جزء كبير من طاقات الانتاج في قطاعي النفط والكهرباء، بالشكل الذي اسهم بتغطية الجزء الاكبر من الاستهلاك المحلي، من المشتقات النفطية والطاقة الكهربائية، فيما تم تغطية الجزء المتبقي عن طريق الاستيراد من دول الجوار، الذي باتت معدلاته خلال هذه الفترة، لا تشكل سوى ارقاما متواضعة مقارنة بمعدلات الاعوام السابقة.

تم التخطيط لاكتشافات احتياطيات نفطية محتملة، ومنح الاولوية للمناطق القريبة والواعدة قدر الامكان، بهدف تحويل نسبة من الاحتياطي النفطي المحتمل الى احتياطي مثبت، من خلال تكثيف عمليات الحفر التقييمي في الحقول المستكشفة واستكمال استكشاف وتقييم الاكتشافات النفطية، في التراكيب ذات الاحتمالات النفطية العالية، وقد تم ايضا التخطيط لاكتشافات احتياطيات غازية جديدة، بالإضافة الى تطوير الحقول الغازية المكتشفة، عن طريق تطوير منشآت استثمار الغاز المصاحب والغاز الحر.

وضع خطط لتطوير صناعة النفط والغاز، وتركزت على إنشاء مصافي جديدة متطورة وتحسين نوعية المشتقات النفطية، وفق المواصفات العالمية لتلبية الطلب المتزايد على المشتقات النفطية، وكذلك تم التخطيط لتطوير منشآت استثمار الغاز المصاحب واستثمار الغاز الحر بتطوير الحقول الغازية المكتشفة.

ان احتياطيات العراق المثبتة من النفط الخام، هي 115 مليار برميل حسب البيانات المنشورة والمتداولة على نطاق واسع، والانتاج 1.148 مليون برميل يومياً عند حدوده القصوى، ويكون الانتاج السنوي 3.145 مليون برميل، ونسبة الانتاج الى الاحتياطي هي الاقل في العالم، حيث ان 6.5 مليون برميل يومياً وهو ما يستهدفه العراق عام 2020، يجعل نسبة الانتاج الى الاحتياطي 2.1% وهي ايضاً منخفضة، ولذلك يقال ضاعت على العراق الكثير من الفرص في الرفاه والبناء.

من الضروري الإشارة الى النطاق المحدود للمناطق المستكشفة، والذي يمثل حوالي 10% من مساحة

العراق، و 65% من الاحتياطيات المثبتة في العراق تقع في الجنوب، ولذلك يصبح من المنطقي توقع زيادة الاحتياطي، عند التوسع في النشاط الاستكشافي، وتتكهن بعض الجهات ان احتياطيات ضخمة من النفط العميقة توجد في الصحراء الغربية للعراق قد تصل الى 100 مليار برميل، ولكن جهات اخرى، قدرت الخزين الاضافي بحدود 45 مليار برميل، ومن ناحية خصائص النفط العراقي، فهو يتفاوت بين الثقيل ومتوسط الكثافة واكثر صادرات النفط من البصرة وكركوك.

يذكر إن حقل الرميلة في البصرة، ينتج ثلاثة انواع من الخامات، هي الخفيف والمتوسط مع محتوى كبريتي 2.6%، والثقيل ومحتواه الكبريتي 3.4%، اصبح النفط المنتج من البصرة اثقل ومحتواه الكبريتي اعلى، ويقدر الاحتياطي المتبقي في كركوك بحوالي 8.7 مليار برميل، وهو خفيف نسبياً ومحتواه الكبريتي 1.97%، ولكن نوعيته تدهورت سريعاً.

ان الاحواض تضررت بتسرب كميات ضخمة من المياه اليها، بسبب سرعة الضخ اذ وصل الانتاج قبل الحرب الخليج الثالثة الى 660 الف برميل يومياً، في حين يقدر الانتاج الامثل بحوالي 250 الف برميل يومياً، والى جانب حقول كركوك هناك عدد من الحقول في الشمال، والتي تأثرت ايضاً بحرب الخليج الثالثة.(1)

إضافة إلى حقول الشمال والجنوب، فأن حقل شرق بغداد تقدر احتياطاته بحوالي 11 مليار برميل، وينتج 50 ألف برميل يومياً من النفط الثقيل وغاز مصاحب، بثلاثين مليون متر مكعب يومياً، صحيح ان الاحتياطيات النفطية المثبتة في العالم قد ازدادت في السنوات الأخيرة، ولكن من المهم جداً معرفة القيمة الاقتصادية لتلك الاحتياطيات، فقد تكون تكاليف تطوير الحقول النفطية المكتشفة عالية، والكلفة التشغيلية أيضا، اضافة على نوعية النفط.(2)

أولاً: احتياطات الغاز والطلب عليه:-

يستفاد من الخطط الكمية (التي اعدتها IEA)، ازدياد استهلاك الغاز الطبيعي من 100 مليار متر مكعب عام 2015 الى 163 مليار متر مكعب عام 2030، ونسبة الزيادة اعلى من نظيرتها في النفط الخام، وكلاهما يعود للخطط المستقبلية، ولكنها ادنى من وتيرة الزيادة المتوقعة للفحم، مما يؤكد ان البيئة هي ليست العامل الحاسم لحد الآن، في التصورات الحالية لأنماط استهلاك الطاقة في المستقبل، وان كانت من المحددات المهمة. وبالضوابط الجديدة عالميا في لتخفيض مقذوفات ثاني أوكسيد الكاربون، فمن المتوقع تشجيعها لاستخدام الغاز بديلاً عن النفط والفحم، ولذلك يقدر نمو الطلب على الغاز بمعدل 1.9% سنوياً، في حين على النفط الخام سيكون اقل من ذلك حتى عام 2030.(3)

مثلما تهيمن دول منظمة **OECD** على استهلاك النفط الخام كذلك على الغاز وتستهلك دول تلك

---

(1) احمد ابريهي علي، النفط في المستقبل الاقتصادي والمالي للعراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية كلية الإدارة والاقتصاد، السنة السابع، العدد العشرون، 2009، ص3.

(2) عبد الإله الأمير، العقود البترولية الانتاجية، مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي، عدد خاص عن ندوة مناقشة قانون النفط والغاز، العدد الرابع، بغداد،2007، ص9.

(3) علي مرزا، المنظور الحالي لأفاق إنتاج النفط في العراق وميزان الطاقة العالمي حتى 2040، شبكة الاقتصادين العراقيين، 2015، متاح على الرابط التالي:

http://almothaqaf.com/index.php/qadaya888302/2015.html.

المنظمة اكثر من النصف ودول اوروبا من غير الاعضاء في **OECD** وآسيا الوسطى تستهلك 25% من استخدام العالم للغاز الطبيعي، ومن هذه المؤشرات يتبين المستوى المنخفض لاستهلاك البلدان النامية، عدا الأوربية وآسيا الوسطى، ولذلك من المتوقع ان ينمو الطلب على الغاز في تلك البلدان بمقدار ضعف معدل نموه في دول منظمة OECD، وحصة دول منظمة OECD من انتاج الغاز 40% اي اعلى من حصتها من الطلب العالمي وهي 52%، ومن المتوقع لعام 2030 إن تنخفض الاهمية النسبية لإنتاجها إلى 27% من انتاج العالم واستهلاكها الى 43% من استهلاك العالم.

يقدر احتياطي العالم من الغاز 6183 مليار متر مكعب، واغنى عشرة دول تقدر احتياطاتها بـ 5602 مليار متر مكعب، واعلى ثلاث دول هي روسيا وايران وقطر ومن الواضح ان نسبة الانتاج العالمي من الغاز الى الاحتياطيات هي 1.7% في حين تصل في النفط الخام الى حوالي 6.6%، يحتوي العراق على 110 مليار متر مكعب من الاحتياطيات المثبتة للغاز، وايضاً من المحتمل وجود احتياطيات اخرى بحوالي 150 مليار متر مكعب.(4)

من المعلوم ان 70% من احتياطي الغاز في العراق مصاحب، وحتى عام 2005 كان جميع انتاج العراق من الغاز مصاحباً للنفط، ومع انخفاض إنتاج النفط انخفض انتاج الغاز بنسبة كبيرة من 215 مليار متر مكعب عام 2005 الى 53 مليار متر مكعب عام 2014 وتبلغ حصته من الاحتياطي العالمي 10.8%، ويعود سبب ذلك الانخفاض في جزء منه الى انخفاض انتاج النفط لان العراق يستفيد من الغاز المصاحب وهناك أيضا اسباب إضافة تتمثل في تدهور امكانات معالجة الغاز.

ثانيا: أسعار النفط والطلب عليه:-

وصلت أسعار النفط أعلى مستوياتها اسمياً وحقيقياً عام 2008، اذ تجاوزت 140 دولار في تموز من ذلك العام قبل ان تنخفض، وقد ارتفعت أسعار النفط باليورو أيضا، وان كانت اقل بنسبة 24%، مما وصلت اليه بالدولار، اذ انخفض الدولار لحساب اليورو اثناء فترة ارتفاع اسعار النفط الخام.

تماثل أسعار النفط في سلوكها الى حد كبير، مجموعة السلع الأولية مع تغيرات واسعة ايام الشحة والعرض والفائض وتأثير مستوى المخزون، اضافة على التوقعات وانعكاساتها في الاسواق المستقبلية، على السعر الفوري للنفط، ويلاحظ صعوبة التكهن بمستقبل السعر لدوام التذبذب واحتمال المفاجآت.

القول ان السعر يتأثر بالعرض، لا ينفي دور العوامل الأخرى، ومنها الطلب العالمي وسياسات الخزين والأسواق المستقبلية والتوقعات، بل وتقدير المخاطر الستراتيجية والسياسية، ولان تلك المخاطر لا تخضع في تقديراتها لحساب يقوم على منهج راسخ، لذلك تدخل في دوائر تأثير متبادل مع دوافع المضاربة والمصالح ولأهواء.

كانت السنوات (2005- 2015) تمثل اطول مدة تصاعد منتظم للسعر، ويبدو ان الطلب على النفط يتأثر بالسعر فعلاً، في دول منظمة OECD، فقد انخفض مجموع استهلاكها بمقدار 0.9 مليون برميل يومياً، في النصف الاول من عام 2008، بينما ارتفع في بقية دول العالم بمقدار 1.6 مليون برميل يومياً، وذلك لان العوامل غير السعرية في تلك البلدان لها الدور الأكبر في تحديد الطلب. (5)

(4) عباس النصراوي، مستقبل الاقتصاد العراقي، مجلة الثقافة الجديدة، العدد ٣٠٩، 2005، ص 14.
(5) علي مرزا، المنظور الحالي لأفاق إنتاج النفط في العراق وميزان الطاقة العالمي حتى 2040، مرجع سبق ذكره، 2015.

من المعلوم إن مرونة الطلب الداخلية على النفط، تكون مرتفعة في البلدان النامية وكان تقرير EIA السنوي 2016، توقع انخفاض اسعار النفط عن مستواها لعام 2015، الذي كان بالمتوسط 68 دولار لتصل 49 دولار، عام 2016 و 59 دولار عام 2030، اي 95 دولار بأسعار تلك السنة.

ان الاتجاه التصاعدي بوتيرة بطيئة لأسعار النفط الحقيقة، قد اثبتته البيانات، ولكن وكما تقدم مع درجة عالية من التذبذب، ولهذا السبب فأن التخطيط المالي لا يستقيم بذاته، الا مع صناديق الاستقرار المالي، التي تستقبل الزيادة فوق المستويات الاعتيادية، من الموارد لتعوض النقص المفاجئ عند انهيار الاسعار.(6)

ثالثا: الاستثمار الأجنبي في قطاع النفط الخام:-

هو نموذج إيضاحي، لغرض إيضاح العوائد والتكاليف من جهة المستثمر الأجنبي، وتحليل مالي لهذه النموذج، وكيف تنعكس في شروط متبادلة، ينطلق هذا التحليل من مشروع افتراضي، كلفة الاستثمار للوحدة الواحدة من المنتج (برميل النفط)، في هذا المشروع هي 1،5 دولار وتزداد بنسبة 20% لتحليل الحساسية، وكلفة التشغيل للبرميل هي 4 دولار، ينتج المشروع 200 ألف برميل يومياً بدءاً من السنة الرابعة، وحتى السنة الثامنة والعشرين، وهي نهاية دورة حياة المشروع.

إما السنوات الثلاث الاولى، فتكون للعمليات الاستثمارية، ولتبسيط التحليل، تبسيطا لا يخل بالنتائج، اختلف هذا النموذج عن النمط الفعلي بثبات معدل الإنتاج، في حين يبدأ الإنتاج منخفضاً، وينتهي كذلك في النمط الفعلي، وتكون الكلفة الاستثمارية في خطة الاساس 2500 مليار دولار، وتنفق كالتالي 500 مليون دولار في السنة الاولى، وللسنتين اللاحقتين مليار دولار لكل منهما، وتسدد النفقة الاستثمارية في اربع سنوات بدءاً من السنة الرابعة، في دورة حياة المشروع، وهي سنة التشغيل التجاري الاولى، يكون التسديد 250 مليون دولار في السنة الرابعة، و 750 مليون دولار سنوياً للثلاث سنوات التالية لها.

قد جربت اربعة اسعار خصم هي 6% و10% و15% و20%، وكذلك درست أربعة مستويات من اسعار النفط، هي 30 دولار و 50 دولار و 70 دولار و100 دولار للبرميل.

يجري حساب سعر الخدمة للبرميل الواحد، على اساس ان اسعار الخصم، تلك هي معدلات عائد داخلي IRR للمستثمر، وقد جرى كما معروف في التحليل المالي، حساب معامل الخصم للدفعات السنوية عند السنة الرابعة، ثم تعديله لتكون السنة الاولى من دورة حياة المشروع، هي سنة الصفر للمستثمر، أي التي عندها تكون النفقات بقيمتها الحالية.(7)

ان اسعار الخصم، ومعدلات العائد الداخلي، المعتمدة في هذا التحليل كلها مرتفعة، اذ لا يوجد في السوق المالية الدولية، سعر خصم يزيد عن 10% أما 15% و20%، فهذه مبالغ بها والقصد منها، محاكاة تصور المستثمر لمخاطر كبيرة بعيدة عن الموضوعية، ومن الناحية الفعلية، تبقى الحكومات تفاوض دوماً دون 2% لنسبة نفط الربح في مثل ظروف العراق. على الرغم من ان اسعار النفط السائدة، في السوق الدولية منخفضة كثيرا حالياً، وفي الظروف الاعتيادية وعند ارتفاع اسعار النفط، وانخفاض اسعار الفائدة للأمد البعيد قد تنخفض

(6) كارول نخله، مستقبل النفط للعراق: اكتشاف إطار العمل الصحيح، مركز سيري لاقتصاديات الطاقة، جامعة سيري، أكتوبر/تشرين الأول،2010، ص 76.

(7) مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية، التقرير الستراتيجي العراقي، 2009، ص 35.

عن 2%، وللتحوط من المخاطر يمكن استخدام 10% للحساب الاولي، وبذلك تتراوح نسبة نفط الربح بين 1،3% – ٦%، على مدى اسعار النفط بين 30 دولار و 100 دولار للبرميل، والكلفة الاستثمارية للبرميل الواحد بين 1،5 دولار الى 1،٨ دولار.

فعندما نجد في اتفاقية استثمارية ان نسبة نفط الربح 12%، هذا يعني مبالغة من جهتين: انخفاض شديد في سعر النفط، ومعدل عائد داخلي ينطوي على تقدير مبالغ به للمخاطر، ويدل على انحراف عن شروط المعاملة المتوازنة في مثل تلك الاتفاقية، وهكذا يمكن توظيف التحليل المالي، للكشف عن مؤشرات الاتفاق العادل، وكذلك كيف تتغير مواقف الحكومات والمستثمرين الاجانب من الاتفاقيات القائمة، عند تغير اسعار النفط واوضاع السوق المالية الدولية، فعندما ترتفع اسعار النفط او تنخفض اسعار الفائدة، تضغط الحكومات لتقليل نسبة نفط الربح او ازاحة الجدول الزمني، لاطفاء كلفة الاستثمار او نشرها على مدة اطول، والعكس صحيح بالنسبة للشركة المستثمرة، ومن المعلوم ان عقود المشاركة في الانتاج، تتضمن اظهار احتياطيات الحقول في السجلات المحاسبية للشركة المستثمرة، وهذه غاية في الاهمية لهم، لانها مطلوبة بموجب تعليمات اسواق الاسهم.(8)

رابعا: استراتيجية الاستثمار الأجنبي للقطاع النفطي العراقي:-

هناك جدل لا ينتهي حول جدوى الاستثمارات الأجنبية والرأي التقليدي، ويشير ان هذه الاستثمارات تأخذ اكثر مما تعطي، اما الرأي الحديث المستنبط من تجارب الواقع، فيشير الى ان هذه الاستثمارات هي من انجح اليات التنمية الشاملة في البلد المضيف، وما بين الرأيين يوجد فريق ثالث يرى وجوب الاعتراف، بوجود اهداف مشتركة بين اطراف الاستثمار(شركات عالمية، البلد المضيف، البلد الام)، ويمثل ركيزة اساسية لتفعيل الاستثمارات الاجنبية ويتحقق الهدف من الاستثمار الاجنبي، من خلال الادارة الجيدة بين الاطراف الثلاثة والالتزام بما اتفق عليه بما لا يتعارض مع مصالح بعضها البعض، وبشكل عام نصل الى حقيقة مفادها ان لا مفر من دخول الاستثمارات الاجنبية في مثل ظروف التي يعيشها العراق لإصلاح وتطوير القطاع النفطي في ظل اقتصاد مدين بـ نحو (127) مليار دولار، ومعاناه من صعوبات مالية واختناقات اقتصادية يمكن تخطيها بواسطة الاستثمار الاجنبي المباشر.

اذ ما علمنا ان قيمة الاستثمارات المطلوبة في قطاع انتاج النفط والغاز وتصديرهما تصل الى حوالي (30) مليار دولار، بضمنها كلفة الاستثمار الانيه والكلف المطلوبة للوصول الى طاقة (6) مليون برميل/يوميا، ونفقات النشاط الاستكشافي للمحافظة على المستوى الاحتياطي وتحسين طاقة التصدير والتصفية، (9) وهذا رقم كبير نسبياً بالنسبة لمعطيات الواقع الاقتصادي للعراق، وحيث تذهب حوالي 60% من الموازنات السنوية كمصروفات تشغيليه و30% تغطية البرنامج الاستيرادي بالعملة الاجنبية.(10)

([8]) مجموعة باحثين، نفط العراق: مجموعة بحوث ومقالات مترجمة، ترجمة: عبد الحافظ عبد الجبار، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2005، ص 16.

([9]) امال شلاش، "عائدات النفط وتمويل التنمية"، بحث منشور على الانترنيت متوفر على الموقع:

www.althakafa alsadeda.com.

(10) مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية، التقرير الستراتيجي العراقي، مرجع سبق ذكره، 2009، ص217.

من هنا جاءت الحاجة للتمويل الخارجي وبأسرع وقت، فالوضع لا يحتمل التأخير حيث تشير اخر الاحصائيات المتوفرة الى ان هناك 2300 بئراً نفطياً موجوده ومحفوره فعلاً في العراق، وان معدل الانتاج اليومي لا يتناسب مع عدد الابار الموجودة، بسبب عدم توفر القدرات الاستثمارية (التكنولوجية والمالية) لوضع هذه الابار على خطوط الانتاج الاقتصادي، (11) وهذا لا يتم الاّ عبر الاستفادة من التقنيات الحديثة في صناعة النفط العالمية خاصةً في مجال تقنيات الاستخلاص النفطي القانوني، (الحقن بثاني اوكسيد الكاربون والابار الذكية والحفر الافقي)، وهذه الاساليب لم يتمكن الفنيون العراقيون من معرفتها كونها اساليب حديثة ومتطورة، وهي قطعاً تقلل من كلف الانتاج خاصةً في الحقول القديمة، هذا ما يتعلق بالجانب العراقي، اما الجانب الاخر أي الشركات الاجنبية، فعوامل الجذب للاستثمار في العراق كبيرة لا نريد التوسع فيها، ولكن اهمها كلفة انتاج البرميل الواحد من النفط الخام العراقي، حيث يعد الاقل عالمياً فمتوسط انتاج البرميل الواحد من النفط الخام هي دولار واحد، وتعد هذه الميزة أي كلفة الانتاج المنخفضة جداً بالمقارنة مع البلدان المنتجة الاخرى، من العوامل المهمة التي تشجع على الاستثمارات النفطية، لأنه ينعكس على ارقام الربح المتحقق والشركات هدفها تحقيق اعلى الارباح.(12)

خامسا: استيعاب سوق النفط العالمية لنفط العراقي:-

تستدعي احتياطات النفط الكبيرة في العراق، زيادة الانتاج والتصدير، ولقد تاخر العراق فعلاً عن دول أخرى، وأصبحت الحاجة ماسة لزيادة صادرات النفط، لضمان مصدر تمويل كافي للأنفاق الحكومي، وتزويد سوق الصرف بعرض مستقر من العملة الأجنبية.

ان الطلب عليه في الداخل، سوف ينمو بمعدلات عالية، استجابة لمتطلبات توليد الطاقة الكهربائية، والتوسع في استخدام السيارات ، التي تعمل بالنفط. من خلال البرنامج الاستثماري النفطي العراقي، والفائض منه يتم تصديره حتى عام 2020، وسوف يواجه تحديات بسبب ضعف السوق النفطية من جهة، والتنافس مع بقية الدول المنتجة وخاصة دول منظمة OPEC من جهة اخرى، ومن الضروري ازالة هذه العوائق، لكي يتقدم العراق في مساره، وتحقيق الاهداف، والمقتضيات لا تقف عند حدود التفسير وايضاح حدود المطلب، بل قد يتطلب الامر مفاوضات وابتكار صيغ تعاون من نوع جديد. فيما يلي مؤشرات حول اثر البرنامج العراقي في السوق النفطية.

يستهدف وزارة النفط العراقية او الحكومة العراقية، زيادة الصادرات من 3.145 مليون برميل يومياً في سنه الاساس، الى 6.300 مليون برميل يومياً، وبذلك ستكون الزيادة في الصادرات حتى عام 2020، بحوالي 3.155 مليون برميل يومياً، وبموجب ما تقدم سيكون الطلب العالمي على النفط الخام، عام 2020 كما في الجدول (9).

(11) chronology of world oil market, 1997-2003, www.eia.doe.gov.

([12]) energy information administration, 2004, p.15.

جدول (9)

تقديرات الطلب على النفط الخام في العالم في عام 2020 وإسهام دول OPEC والعراق في تلبيته

معدل نمو الطلب على النفط %	الطلب العالمي على النفط الخام عام 2020 مليون برميل يوميا	الزيادة عن عام 2015 مليون برميل يوميا	اسهام OPEC مليون برميل يوميا	الزيادة في صادرات العراق مليون برميل يوميا	حصة العراق من الزيادة في الطلب العالمي على النفط %	حصة العراق من اسهام في تلبية الزيادة OPEC %
0.8	96	9	6	4.25	47.2	70.8
1.4	103	16	11	4.25	26.5	38.6
2.0	110	23	15	4.25	18.5	28.3

Energy Information Administration, International Energy Outlook 2015, table G3-G7, pp189-42.

لقد ظهر من المؤشرات سابقاً، ان البرنامج العراقي يحاصر بمحدودية السوق، مع خطة الطلب العالمي المنخفض على النفط، ويواجه بعض الصعوبات مع الطلب المتوسط علية، واما مع المستوى المرتفع، فالمشكلة يمكن التغلب عليها بالوسائل المشار اليها اجمالاً فيما سبق، وتوجد أسباب للتفاؤل، فقد يتزايد معدل نمو الطلب على النفط، مع استمرار النمو الاقتصادي، في الصين والهند والبرازيل والمكسيك وجنوب افريقيا وبلدان متقدمة اخرى، ومع تنامي حصة هذه البلدان من مجموع الناتج العالمي، يزداد تأثير انماطها في الطلب على النفط. (13)

سادسا: برنامج الاستثمار النفطي:-

مؤشرات اساسية:-

يغطي هذا البرنامج التأشيري مدة السنوات القادمة، حتى عام 2020، ولتحقيق الهدف والوصول الى 5.4 مليون برميل يومياً، والهدف المتوسط الذي يتمثل في بلوغ 6.5 مليون برميل يومياً، والهدف الاعلى لتحقيق 8 مليون برميل يومياً.

إن تلك الاهداف مطروحة في الاوساط الرسمية، ولها مبررات قوية عن مدى نمو احتياجات العراق، الى العملة الأجنبية للقطاع العام والخاص على حد سواء.

(13) عمرو هشام، واقع الصناعة النفطية في العراق ومتطلباتها المستقبلية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 24 أيلول 2008 ص39.

جدول (10)

تكاليف برنامج الاستثمار النفطي العراقي

الهدف مليون برميل يومياً	متوسط الكلفة الاستثمارية للبرميل بالدولار	الزيادة في الانتاج مليون برميل يومياً	الكلفة الاستثمارية للإنتاج الاضافي مليون دولار
3	0.5	0.5	22٨1
3.5	0.8	0.5	32٨٦
4.0	1.0	0.5	45٦3
4.5	1.2	0.5	547٦
6.5	1.3	2.0	2372٨
8.0	1.4	1.5	19165

المصدر: احمد ابريهي علي، النفط في المستقبل الاقتصادي والمالي للعراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية كلية الإدارة والاقتصاد، السنة السابع، العدد العشرون، 2009، ص 10.

من الجدول (10) يتطلب البرنامج 40 مليار دولار، للوصول الى 6.5 مليون برميل يومياً، وهي شاملة للتوسعات، في البناء التحتي المناسب، للمستوى المستهدف للإنتاج، ومن اجل الوصول الى الهدف الاعلى، وهو ٨ مليون برميل يومياً، تضاف تكاليف استثمارية بمبلغ 19.165 مليار دولار، وتكون مجموع تكاليف البرنامج الكامل 58.499 مليار دولار، وقد لا تكون هذه التقديرات دقيقة تماماً، ولكنها ضمن المدى الذي تتحرك في نطاقه التكاليف.

سابعا: الاستخدام الداخلي للنفط في العراق:-

يرتبط الاستهلاك الداخلي للنفط في العراق بجملة مسائل منها:- (14)

1- التنافس المستقبلي بين النفط والغاز في توليد الكهرباء والاستخدام الصناعي.
2- مدى التوسع في الصناعات البتروكيمياوية والصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة.
3- نمو ملكية العوائل للسيارات واستخدامها.
4- معدلات تكثيف المكننة في مجالات الانتاج والخدمات.
5- ارتباط نمو الرفاه العائلي مع التزايد في استهلاك الكهرباء، والذي ينعكس في طلب الكهرباء على النفط والغاز.
6- إمكانية توسيع طاقة توليد الكهرباء الحرارية لغرض التصدير.

(14) أحمد جاسم جبار الياسري، النفط ومستقبل التنمية في العراق، مرجع سبق ذكره، 2014، ص 26.

ثامنا: إنتاج وتصدير النفط الخام بموجب برنامج الاستثمار النفطي:-

استناداً إلى جميع ما تقدم، يمكن التوصل الى تقديرات اولية للانتاج، والاستهلاك المحلي والصادرات من النفط الخام، حتى عام 2020، كما في جدول (12).

جدول (12)

إنتاج النفط الخام للاستهلاك الداخلي والتصدير

(ألف برميل يومياً)

السنة	الانتاج اليومي	الاستهلاك الداخلي	الصادرات
2016	٦000	1150	4850
2017	٦500	1300	2500
2018	7000	1450	5550
2019	7500	1600	5900
2020	٨000	1700	6300

المصدر: احمد ابريهي علي، النفط في المستقبل الاقتصادي والمالي للعراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية كلية الإدارة والاقتصاد، السنة السابع، العدد العشرون، 2009، ص12.

ولتقدير الإيرادات الحكومية، نفترض ان صافي الايراد من برميل النفط المباع محلياً، هو 15 دولار، والمقصود بصافي الايراد، سعر البيع بعد طرح كافة النفقات التشغيلية والثابتة، اي الاستثمارية محملة على الوحدة الواحدة من المنتج، وبذلك تكون تكاليف الاستثمار في الصافي، تغطى بهذه الطريقة التبسيطية.

يتمتع العراق بطاقات نفطية هائلة، فمن أصل حقوله النفطية الأربعة والسبعين المكتشفة والمقيمة، لم يستغل منها سوى 15 حقلا، رغم أن بعض الحقول الأخرى، تمتلك مخزونا نفطيا هائلا وتعتبر من الحقول العملاقة، وفق أي مقياس مثل حقول مجنون، نهر عمر، الحلفايا، غرب القرنة، الناصرية، الرطاوي، وشرق بغداد، وتعتبر الصحراء الغربية في العراق، منطقة يرتقب اكتشاف كميات كبيرة من النفط فيها، لكن لم يتم التنقيب فيها بعد، علما بان هناك نحو عشرة حقول من ال 58 المتبقية تعتبر حقولا عملاقة، أما حقول الإنتاج المستغلة حاليا، فتتوزع على ستة حقول، فيها حوالي 2000 بئرا وهذه الحقول هي: حقول الرميلة وفيها حوالي 630 بئرا، حقول غرب القرنة، والزبير ونهر عمر وتسهم هذه الحقول بحوالي 60 في المائة من إنتاج النفط، وحقول كركوك وتسهم بحوالي 40 في المائة من إنتاج النفط، أما حقول مجنون فهي لم تستغل بعد.(15)

في ظل غياب قطع الغيار والمعدات الكافية خلال المدة (2005- 2015)، والمحاولات المستمرة لزيادة الإنتاج النفطي، واصل العراق الإفراط في إنتاج النفط من الآبار، من دون المحافظة الكافية على الضغط في البئر، نتج عن ذلك مستويات معينة لتدهور الإنتاج من عدد كبير من الآبار المنتجة، وبسبب نقص وسائل إزالة المياه توقفت أبار كثيرة عن الإنتاج في الشمال والجنوب، وتضررت حوالي 20 في المائة من تلك الآبار على

(15) Denise Natali, Energy Politics and Future Prospects in Iraq, July26, 2015, p.7.

نحو يتعذر إصلاحه.

جدير بالذكر أن العديد من الشركات المشترية للنفط العراقي، تحدثت في الآونة الأخيرة عن انخفاض نوعية خام كركوك، وكما أن دراسة صادرة عن الأمم المتحدة، قبل سنوات قد رسمت صورة قائمة عن الأوضاع في جميع أبار النفط العراقية، والتدهور الذي أصاب مخزوناتها وتخلف التقانة (التكنولوجيا) المستخدمة فيها. (16)

إن كلفة الإنتاج في العراق هي الاقل في العالم، وذلك بسبب وجود الحقول بالقرب من السواحل، والتي تتميز بتكوين جيولوجي بسيط، وقد قامت وزارة النفط بإعداد خطط للأمدين المتوسط والبعيد، لزيادة الطاقات الإنتاجية للنفط في العراق، للوصول إلى 6 ملايين برميل يوميا أو بما يتجاوز هذه الكمية، والهدف المحدد لعام 2016 هو 4.5 مليون برميل يوميا، وتقدير كلفة إدامة الإنتاج وتطويره بحدود 4 مليارات دولار، كما تستهدف خطة القطاع النفطي تحقيق زيادة في إنتاج الغاز، ودعوة شركات أجنبية للمشاركة في تطوير حقول النفط والغاز بموجب عقود لمشاركة الإنتاج.

في ظل ظروف مثلى بضمنها خطوط النفط المارة، عبر كل من سوريا والسعودية والمغلقة في الوقت الراهن أو أنها مستخدمة لأغراض أخرى، فان البنى التحتية لقطاع النفط العراقي، سيكون بإمكانها تصدير أكثر من 6 مليون برميل يوميا، (2.8 مليون برميل يوميا عن طريق الخليج، و1.65 عن طريق السعودية، و1.6 عن طريق تركيا و 0.3 مليون برميل عن طريق الأردن وسوريا).

يمتلك العراق احتياطيات نفطية هائلة تجعله يأتي في المرتبة الثانية من حيث الاحتياطات بعد السعودية من بين البلدان التي تمتلك أكبر احتياطي مثبت، وطبقا لتقديرات حديثة فان حجم الاحتياطي العراقي من النفط الخام يصل إلى 112 مليار برميل، أي ما يعادل 11 في المائة من إجمالي الاحتياطي العالمي.(17)

يقدر المختصون أن حجم الاحتياطي الثابت الذي يمكن استخراجه من الحقول المكتشفة والبالغة 73 حقلا أكبر من 140 مليار برميل وفقا لما هو متوفر من إحصاءات ومعلومات ومعايير عالمية، وقد تطرق الخبير النفطي العراقي بورقة عمل قدمها في جنيف في تشرين الأول/ أكتوبر 2003(18)، عن أنه في ما لو تم اعتماد أسلوب التوزيع الحجمي **(Distribution Size)** ونسب النجاح المختلفة لعمليات الاستكشاف، فان حجم الاحتياطيات المحتملة قد تصل ما بين 280– 360 مليار برميل في 143– 183 تركيبا.

مع ملاحظة أن أرقام الاحتياطي النفطي يعتمد على وسائل الاستخلاص المعتمدة في العراق فقط، ولم تأخذ بنظر الاعتبار التطورات التقانية المتقدمة منذ الثمانينات ، وان نسبا تتراوح بين 10– 35 في المائة لغالبية الحقول هو أمر ليس بغريب. في حين وصلت الأرقام في كثير من الدول النفطية إلى 50– 70 في المائة.

أما من حيث كلف الاستكشاف والتطوير، فانه وفقا إلى إحصائيات شركات النفط ذات الامتياز في العراق

(16) فاروق العزاوي، واقع العراق النفطي بين التحديات والآفاق المستقبلية، 2015، متاح على الرابط التالي:

http://www.alwaseet-iraq.com/vie.

(17) عبد الهادي الحساني، قانون النفط والغاز.. بين النظرية والواقع، مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي، عدد خاص عن ندوة مناقشة قانون النفط والغاز، 2009، ص 17.

(18) Iraq Oil Development Policy Options: In Search Of Balance", Middle East Economic Survey, December 15, 2003, p. 23.

فإنها بلغت 26 سنتاً امريكيا للبرميل كمعدل العمليات في العراق منها 0.1 سنت للبرميل في الجنوب و 0.4 سنت في شمال شرقي دجلة و 5.6 سنت في الشمال الغربي من العراق, وأما كلف التطوير والتي تشمل كلف الآبار ومنشآت الإنتاج، فإنها قدرت بموجب الدراسة نفسها بحوالي دولار واحد للبرميل الواحد كمعدل للمناطق الثلاث في العراق، وجميع هذه الكلف هي الأقل في العالم على الإطلاق.

أما بالنسبة للغاز الطبيعي فان معدلات نمو احتياطياته تفوق مثيلاتها الخاصة باستهلاكه، وفي ظل الاحتمالات المستقبلية التي تؤكد توقع ارتفاع الاستهلاك العالمي من الغاز ومواكبة الإنتاج، وهو ما يعني استمرار المكاسب التي يحققها الغاز الطبيعي في ميزان الطاقة العالمي، ويتوافر العراق على احتياطيات مهمة من الغاز الطبيعي يمكن أن تستغل الأن وفي المستقبل, ولكن الاستثمارات في صناعة الغاز ما تزال تعاني من القصور الشديد.(19)

الحادي عشر: النفط ومستقبل التنمية الاقتصادية:-

إذا ما افترضنا بان العراق سيتمكن من استعادة حصته السوقية وانه سيتمكن من إدامة الإنتاج والتصدير فانه سيتمكن من تحقيق إيرادات مالية مهمة في ظل توقعات الأسعار في حدود (50) دولار للبرميل (خام كركوك)، وفي ظل افتراض تقلص الفجوة الحتمية بين إيراداته واحتياجاته من العملات الأجنبية بفعل تعاون الدول الدائنة للعراق، فعلى الحكومة ان تسعى إلى زيادة المستوردات وإعادة مبادرات التنمية بمستويات تتجاوز جهود إعادة الإعمار والبناء، وبخاصة وان عليها استهداف تقليص الفقر وإعادة تشغيل الاقتصاد مجددا وتنويع مصادر الدخل.

إن هذه التقديرات بالاستناد إلى فرضية أن حقول النفط الشمالية والجنوبية ستكون عاملة، وان صادرات النفط خلال الأشهر السابقة على التقدير قد انخفضت إلى 1.4 مليون برميل والتي أوطأ بكثير من التخمينات الواردة في الموازنة وذلك بسبب غلق خطوط الأنابيب الشمالية.

هنا تبرز ضرورة تخصيص الموارد للتنمية، ومتى ما نجحت عملية إعادة البناء في استقرار الاقتصاد الكلي لمرحلة يمكنه فيها استعادة بعض أشكال الإنفاق التنموي، وعندها يجب توفير الموارد لأغراض التنمية وتحقيق معدلات نمو عالية، (20) وعلى الحكومة أن تعمل على تصفية تركة ثقيلة خلفها النظام السابق، وتتحمل أعباء السياسات الخاطئة ونتائج الحرب الأمريكية على الإرهاب التي تدور رحاها على ارض العراق منذ أكثر من ثلاث سنوات، وهو ما يحتاج لعقود قبل أن يتمكن العراق من إعادة مبادرته الاقتصادية، وتبديل مستقبل الاقتصاد المظلم.

أن تنويع الاقتصاد وتخفيض اعتماد العراق على النفط ليس ممكناً من ناحية واقعية في المستقبل القريب إلا انه ينبغي أن يكون ذلك أحد المبادئ الأساسية في التوجه المستقبلي للحكومة.

عادة ما تبنى توقعات النفط على ثلاثة مشاهد (خطط)، تفترض الخطة المرتفعة حدوث الحد الأعلى

(19) عبد الهادي الحساني، قانون النفط والغاز.. بين النظرية والواقع، مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، 2009، ص 19.

(20) عصام الجلبي، صناعة النفط والسياسة النفطية في العراق، في: برنامج لمستقبل العراق بعد إنهاء الاحتلال، أعمال ندوة مركز دراسات الوحدة العربية حول "مستقبل العراق" بيروت، 2005، ص124.

للمتغيرات المستقلة، في حين تفترض الخطة المنخفضة حدوث الحد الأدنى لتلك العوامل، وفي ما ينبني الخطة المتوسطة أو الاسترشادي (المرجعية) على افتراض القيم المتوسطة، لذا فهو يقع ضمن الاحتمالات المقبولة أثناء القيام بوضع التقديرات، وتتوقع وكالة الطاقة الدولية IEA ارتفاع إنتاج النفط العراقي من مستواه الحالي لكي يتراوح بحلول عام 2025 إلى 6.6 مليون برميل بافتراض أن سعر النفط الخام عند مستوى متوسط هو 35 دولار للبرميل.

بينما سيدفع انخفاض السعر إلى (21) دولار للبرميل العراق إلى رفع الإنتاج إلى 8.6 مليون برميل. في حين يفترض المشهد الثالث ارتفاع الأسعار إلى (48) دولار للبرميل فيصل الإنتاج إلى 4 ملايين برميل انظر الجدول (16).

جدول (16)

تقديرات الطاقة الإنتاجية للعراق (مليون برميل)

	2015	2020	2025
الخطة المرجعية	4.2	5.3	6.6
خطة السعر المرتفع	3.1	3.5	4.0
خطة السعر المنخفض	5.7	7.1	8.6

Source\ Energy International Administration, International Energy Outlook 2005, Julay 2005, Table E1-3, P.165-167.

تقوم محاولة بناء المشاهد على افتراض ثلاثة أسعار، منخفض (21) دولار، متوسط أو مرجعي (35) دولار، ومرتفع (48) دولار للبرميل.

ان الدعم الكبير للمنتجات النفطية يمثل عائقا أمام تطوير القطاع النفطي، فالنفط الخام يجهز إلى المصافي بسعر 300 دينار للبرميل الواحد (حوالي 21 سنت) مقارنة بأسعار النفط في السوق الفورية والتي تزيد عن 40 دولار للبرميل الواحد.

جدول (17)

الخطط المستقبلية لإنتاج العراق مقارنة بإنتاج أوبك

(2030-2015) مليون/برميل

	2015	2020	2025	2030	معدل التغير السنوي (2030-2005)
الخطة المرجعية					
العراق	2.2	3.4	3.8	4.0	3.1
حصه العراق من اوبك (%)	5.37	7.65	8.13	8.11	---
خطة السعر المرتفع					

العراق	1.8	2.5	2.6	2.6	1.3
حصه العراق من اوبك (%)	5.08	7.14	7.44	7.32	
خطة السعر المنخفض					
العراق	2.4	4.0	4.5	5.0	4.0
حصة العراق من اوبك (%)	5.3	7.76	8.06	8.33	

Energy Information Administration, International Energy Outlook 2015, table G1-G9, pp.199-21.

إذا ما كانت التطورات الحالية في سوق النفط تدفع باتجاه مشهد السعر المرتفع، فانه سيكون من مصلحة العراق القيام بتطوير طاقاته الانتاجية، لترتفع مساهمته في إنتاج أوبك لتقترب من حدود الانتاج في الخطة المرجعية، وبلك سيتمكن من رفع عائداته النفطية دون فرض تأثير كبير على أوضاع السوق النفطية.

الثاني عشر: الموازنة العامة:-

لكي يكتمل التصور الكمي، نقترح ان تكون لاستيرادات الحكومة ومدفوعاتها الخارجية، الاولوية الاولى في المورد النفطي، وما زاد عن ذلك، يباع للقطاع الخاص، وما فاض عنه يضاف الى الاحتياطيات، ولهذا الغرض يبين الجدول (18) فائض المورد النفطي، عن احتياجات القطاع الحكومي من العملة الاجنبية.

جدول (18)

فائض المورد النفطي عن احتياجات الحكومة من العملة الاجنبية

(مليار دولار)

السنة	الخطة الاولى	الخطة الثانية
2016	25.1	46.3
2017	27.8	50.6
2018	30.5	54.8
2019	32.9	58.8
2020	36.1	63.7

المصدر: احمد ابريهي علي، النفط في المستقبل الاقتصادي والمالي للعراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية كلية الإدارة والاقتصاد، السنة السابع، العدد العشرون، 2009، ص15.

إن مبيعات العملة الاجنبية للقطاع الخاص، هي حلقة الوصل بين موارد النفط وتمويل الانفاق الداخلي، ولقد تبين ان المورد النفطي، يغطي الانفاق الخارجي للحكومة مع فائض حتى في الخطة الاولى، اذ تظهر عجوزات بسيطة في السنوات الثلاثه (2009- 2011)، وهي لا قيمة لها عملياً، وسوف تهمل في الحسابات اللاحقة.

الفائض الذي بينه الجدول السابق، والذي سوف يباع للقطاع الخاص، لتمويل الموازنة الداخلية، ولمعرفة وضع تلك الموازنة، نفترض انها تبدأ بما يكافئ 51.4 مليار دولار عام 2016، وتنمو بمعدل سنوي مركب هو 6%، ولتسهيل المهمة نقترح نقطة انطلاق للايرادات من الضرائب والرسوم وارباح المنشآت العامة غير النفطية، ما يعادل 6.4 مليار دولار وتنمو سنوياً بمعدل 7%، كما يشير في الجدول (19)، اما صافي ايرادات المبيعات النفطية في الداخل، يمول العجز باقتراض محلي كما في الجدول (20).

جدول (19)

موازنة الإنفاق الداخلي

مليار دولار مكافئ للدينار العراقي في سنة الاساس 2015

السنة	الإنفاق الداخلي	مبيعات العملة الأجنبية		صافي إيرادات مبيعات النفط الداخلية	إيرادات الضرائب والرسوم وأرباح المنشأت العامة
		الخطة (1)	الخطة (2)		
2016	51.4	25.1	46.3	6.2	6.4
2017	55.0	27.8	50.6	7.0	6.9
2018	58.8	30.5	54.8	7.8	7.4
2019	62.9	32.9	58.8	8.6	7.9
2020	67.4	36.1	63.7	9.2	8.4

المصدر: احمد ابريهي علي، النفط في المستقبل الاقتصادي والمالي للعراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية كلية الإدارة والاقتصاد، السنة السابع، العدد العشرون، 2009، ص16.

جدول (20)

العجز في موازنة الإنفاق الداخلي

مليار دولار مكافئ للدينار العراقي في سنة الاساس 2015

السنة	الخطة (1)	الخطة (2)	الخطة (1)	الخطة (2)
2016	37.7	58.9	13.7	(7.5)
2017	41.7	64.5	13.3	(9.4)
2018	45.7	70.0	13.1	(11.2)
2019	49.4	75.3	13.5	(12.4)
2020	53.7	81.3	13.7	(13.9)

المصدر: احمد ابريهي علي، النفط في المستقبل الاقتصادي والمالي للعراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية كلية الإدارة والاقتصاد، السنة السابع، العدد العشرون، 2009، ص17.

النتائج

1. تسببت الاحداث التي مر بها العراق بتذبذب في كميات إنتاج النفط الخام، والذي انعكس على الكميات المصدرة منه، مع تأخر في برامج استثمار الغاز المصاحب.
2. التغيير في الاسعار العالمية أثر على معطيات النفط العراقي.
3. في ظل البرامج المستقبلية تم التخطيط لاكتشافات احتياطيات نفطية محتملة، ومنح الاولوية للمناطق القريبة والواعدة قدر الامكان، بهدف تحويل نسبة من الاحتياطي النفطي المحتمل الى احتياطي مثبت.
4. تم ضع خطط لتطوير صناعة والنفط في العراق.
5. قدم العراق للاستثمار الاجنبي أقل كلفة للانتاج المنخفضة جداً بالمقارنة مع البلدان المنتجة الاخرى، مقابل الاستفادة من التقنية الحديثة والتكنولوجيا في انتاج النفط بأقل كلفة.
6. إن أهداف برنامج الاستثمار النفطي (البرنامج التأشيري)التي ينفذها العراق لها مبررات قوية عن مدى نمو احتياجات العراق الى العملة الاجنبية .

التوصيات

1. وضع برامج تهدف من شأنها تحقيق أهداف واقعية، خصوصاً معدلات التضخم والبطالة وتنمية الأقاليم ونمو دخل الفرد والمجتمع وتوسيع دور القطاع الخاص، في مجالي الإنتاج والخدمات، بنسب معقولة قابلة للتحقيق وليست مجرد أرقام.
2. وضع خطط مدروسة لمعالجة مشكلات الصناعة النفطية وفق اهداف استراتيجية بعيدة المدى، تأخذ بنظر الاعتبار واقع الصناعة النفطية وحاجات الاقتصاد العراقي، وان تبنى هذه الاستراتيجية على أسس سليمة تقوم على: مسوحات جيولوجية حديثة لتقييم المكامن والحقول، تقييم شامل لمنشآت الإنتاج والخزن والنقل، حفر أبار جديدة، استصلاح الآبار النفطية، استكمال إصلاح المنشآت النفطية المتضررة، ووضع أجهزة للقياس والعد عند منافذ التصدير.
3. إعادة اعمار منشآت تصنيع الغاز المصاحب لاستيعاب كامل للغاز، وإصلاح مشآت كبس وتصنيع وخزن وتصدير الغاز، لتقليل الخسائر الناجمة عن استهلاك المشتقات النفطية الأخرى.

المصادر والمراجع

1. احمد ابريهي علي، النفط في المستقبل الاقتصادي والمالي للعراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية كلية الإدارة والاقتصاد، السنة السابع، العدد العشرون، 2009.
2. عبد الإله الأمير، العقود البترولية الانتاجية، مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي، عدد خاص عن ندوة مناقشة قانون النفط والغاز، العدد الرابع، بغداد،2007.
3. علي مرزا، المنظور الحالي لأفاق إنتاج النفط في العراق وميزان الطاقة العالمي حتى 2040، شبكة الاقتصادين العراقيين، 2015، متاح على الرابط التالي:

http://almothaqaf.com/index.php/qadaya888302/2015.html.

4. عباس النصراوي، مستقبل الاقتصاد العراقي، مجلة الثقافة الجديدة، العدد ٣٠٩، 2005؟
5. كارول نخله، مستقبل النفط للعراق: اكتشاف إطار العمل الصحيح، مركز سيري لاقتصاديات الطاقة، جامعة سيري، أكتوبر/تشرين الأول،2010، ص 76.
6. مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية، التقرير الستراتيجي العراقي، 2009، ص 35.
7. مجموعة باحثين، نفط العراق: مجموعة بحوث ومقالات مترجمة، ترجمة: عبد الحافظ عبد الجبار، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2005.
8. امال شلاش، "عائدات النفط وتمويل التنمية"، بحث منشور على الانترنيت متوفر على الموقع: www.althakafa alsadeda.com.
9. مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية، التقرير الستراتيجي العراقي، مرجع سبق ذكره، 2009، ص217.
10. عمرو هشام، واقع الصناعة النفطية في العراق ومتطلباتها المستقبلية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 24 أيلول 2008 .
11. أحمد جاسم جبار الياسري، النفط ومستقبل التنمية في العراق، مرجع سبق ذكره، 2014.
12. فاروق العزاوي، واقع العراق النفطي بين التحديات والآفاق المستقبلية، 2015، متاح على الرابط التالي: http://www.alwaseet-iraq.com/vie.
13. عبد الهادي الحساني، قانون النفط والغاز.. بين النظرية والواقع، مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي، عدد خاص عن ندوة مناقشة قانون النفط والغاز، 2009.
14. عصام الجلبي، صناعة النفط والسياسة النفطية في العراق، في: برنامج لمستقبل العراق بعد إنهاء الاحتلال، أعمال ندوة مركز دراسات الوحدة العربية حول "مستقبل العراق" بيروت، 2005،.
15. Denise Natali, Energy Politics and Future Prospects in Iraq, July26, 2015, p.7.
16. chronology of world oil market, 1997-2003, www.eia.doe.gov.
17. energy information administration, 2004, p.15.
18. Iraq Oil Development Policy Options: In Search Of Balance", Middle East Economic Survey, December 15, 2003, p. 23.